

Distr.: General
4 August 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 22 (ب) من جدول الأعمال المؤقت *

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:

متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني

بالبلدان النامية غير الساحلية

تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 233/74 الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدّم إليها في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024. ويتضمن التقرير استعراضاً للتقدم المحرز، فضلاً عن التحديات التي حددت، في تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا، بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى. ولا يزال التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل فيينا قاصراً عن تحقيق الأهداف المحددة. وكما ورد في التقرير، يؤثر ظهور وانتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثيراً غير مسبوق على آفاق تنمية البلدان النامية غير الساحلية وعلى تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا. ويتعين على البلدان أن تحافظ على المكاسب التي تحققت في الماضي وأن تبذل جهوداً أكبر في أعقاب الجائحة. ويتضمن التقرير أيضاً توصيات بشأن كيفية التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا. وسيلزم قيام المجتمع الدولي ببذل جهود متضافرة وتقديم الدعم، وستؤدي المنظمات المتعددة الأطراف دوراً أكثر أهمية من أي وقت مضى وستنفذ خريطة الطريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذاً فعالاً.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/150

011020 220920 20-10384 (A)



أولا - مقدمة

1 - أُجري في كانون الأول/ديسمبر 2019 استعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى لبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024. وخلال استعراض منتصف المدة، اعتمد إعلان سياسي أظهر التزام المجتمع الدولي القوي بالتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا. وأقر بأن بعض التقدم الهام قد أُحرز في السنوات الخمس الأولى من التنفيذ، ولكن لا يزال يتعين التصدي لشغرات وتحديات رئيسية. ويقدم هذا التقرير تحليلاً شاملاً للتقدم المحرز مؤخراً في تنفيذ برنامج عمل فيينا، وكذلك معلومات عن الإعلان السياسي. وتبرز أيضاً في التقرير آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على البلدان النامية غير الساحلية والمجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا.

ثانياً - لمحة عامة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وتأثير الجائحة

2 - حتى نهاية عام 2019، كانت البلدان النامية غير الساحلية قد حققت تقدماً متفاوتاً نحو تحقيق تميّتها الاجتماعية والاقتصادية وإنجاز أهداف التنمية المستدامة. وقد أُحرز تقدم نحو تحقيق بعض الأهداف، في حين أن التقدم نحو تحقيق أهداف أخرى توقف أو حتى تراجع. وازداد النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتلك البلدان زيادة طفيفة، من 4,6 في المائة في عام 2017 إلى 4,8 في المائة في عام 2018، قبل أن ينخفض إلى ما يقدر بنحو 4,4 في المائة في عام 2019. وانخفض النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 2,3 في المائة في عام 2018 إلى 1,4 في المائة في عام 2019.

3 - ولم يحرز تقدم يذكر فيما يتعلق بالتحول الاقتصادي الهيكلي. وظلت حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي عند نسبة تزيد قليلاً عن 10 في المائة في عام 2019. وظلت حصة البلدان النامية غير الساحلية من صادرات السلع العالمية صغيرة، إذ بلغت 1 في المائة في عام 2019، وتركزت بدرجة كبيرة في السلع الأساسية.

4 - وانخفضت نسبة السكان في البلدان النامية غير الساحلية الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بـ 1,90 دولار في اليوم من 31,1 في المائة في عام 2015 إلى 28,7 في المائة في عام 2018. وأظهرت البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر نفس الاتجاه الإيجابي.

5 - واستمر إحراز تقدم متواضع في عام 2018 فيما يتعلق بمجموعة واسعة من المؤشرات المتعلقة بالصحة، بما في ذلك وفيات الأمهات، والأطفال دون سن الخامسة والرضع، ومعدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والملاريا، والتهاب الكبد ب، وإمكانية الحصول على اللقاحات. واستمر اتجاه تحقق المكاسب فيما يتعلق ببعض المؤشرات المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، كانت النساء يشغلن ما مجموعه 27,3 في المائة من المقاعد في البرلمانات الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية في عام 2020، مقابل 26,5 في المائة في عام 2019.

6 - وبلغ معدل البطالة في البلدان النامية غير الساحلية 4,5 في المائة في عام 2019، مع معدلات أعلى بصورة غير تناسبية بين الشباب والنساء. غير أن 25,7 في المائة من السكان العاملين في تلك البلدان كانوا يعيشون تحت خط الفقر الدولي المحدد بـ 1,90 دولار في اليوم. وكانت هناك انخفاضات طفيفة من

سنة إلى أخرى فيما يتعلق ببعض مؤشرات التعليم، مثل تكافؤ الجنسين بين المعلمين ونسبة المعلمين المدربين في التعليم. وارتفعت خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات من 19,1 في عام 2014 إلى 27,8 في عام 2018.

7 - وفي عام 2019، ظلت جميع المؤشرات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية غير الساحلية تظهر في المتوسط اتجاهاً يشير إلى التدهور. وفي عام 2017، ظلت إمكانية الوصول إلى مصادر مياه الشرب المحسنة ومرافق الصرف الصحي منخفضة، وأقل بكثير من المتوسطات العالمية، ولا سيما في المناطق الريفية. وتستمر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود في الزيادة، على الرغم من أن هذه الانبعاثات تنخفض من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

8 - ولا يزال الضعف الشديد للبلدان النامية غير الساحلية إزاء الآثار السلبية لتغير المناخ، ولا سيما الجفاف والتصحر وتدهور الأراضي وذوبان الجليديات، يشكل مصدر قلق بالغ، على نحو ما يتضح من عدة حوادث شديدة متصلة بالمناخ في العام الماضي، بما في ذلك الفيضانات الشديدة المرتبطة بإعصار إيدي في ملاوي وزمبابوي والفيضانات المدمرة في نيبال. وهناك حاجة إلى زيادة الموارد والدعم والتعجيل بتوفيرهما لتنفيذ خطط التكيف الوطنية. وانخفضت مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات باطراد من 17,2 في المائة في عام 2015 إلى 16,8 في المائة في عام 2020.

9 - وخلال الأشهر القليلة الماضية، أثرت جائحة كوفيد-19 تأثيراً سلبياً على آفاق التنمية في البلدان النامية غير الساحلية، مما أثر على قدرتها على تحقيق أهداف برنامج عمل فيينا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويرتفع عدد الحالات المؤكدة من كوفيد-19 وعدد الوفيات التي تعزى إلى المرض في البلدان النامية غير الساحلية بسرعة منذ آذار/مارس 2020.

10 - وتؤدي الزيادة في حالات كوفيد-19 إلى زيادة الطلب على الرعاية الصحية، غير أن النظم الصحية في البلدان النامية غير الساحلية أضعف من النظم الصحية في أماكن أخرى من العالم، مع انخفاض نسبي عدد الاختصاصيين الصحيين وعدد أسرة المستشفيات للفرد الواحد. وتعتمد البلدان النامية غير الساحلية أيضاً اعتماداً شديداً على الأدوية، والمعدات الطبية والمنتجات الصيدلانية المستوردة.

11 - وطبق معظم البلدان النامية غير الساحلية إجراءات إغلاق جزئية أو على نطاق البلد، مع مجموعة واسعة من التدابير. ومن المرجح أن تؤدي آثار الجائحة والتدابير المتخذة للتخفيف من آثارها إلى نكسات كبيرة في عام 2020 فيما يتعلق بالتقدم المحرز بشأن العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بسبب آثارها على الناتج المحلي الإجمالي، والتجارة الدولية، والاستثمار، والديون الخارجية، والتوازن المالي، وإلى انخفاض نشاط الأعمال التجارية وإيراداتها، وإغلاق المدارس، وانخفاض في أسعار السلع الأساسية والتدفقات التجارية. وتضررت بوجه خاص قطاعات الخدمات التقليدية، مثل السياحة وتجارة التجزئة والضيافة والطيران المدني، وبعض القطاعات الكثيفة العمالة، مما أدى إلى زيادة تسريح العاملين والبطالة. وكانت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والقطاع غير الرسمي عرضة للضرر بوجه خاص.

12 - ومن المتوقع أن ينخفض الناتج العالمي انخفاضاً حاداً. وتشير التوقعات التي أعدت لمنشور "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام 2020" إلى أن اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية ستواجه انكماشاً لا يقل عن 0,1 في المائة في عام 2020. وهناك بالفعل مؤشرات في عدد من تلك البلدان تشير إلى أن الاستثمارات الموجهة للتنمية المستدامة قد حولت إلى معالجة تأثير كوفيد-19.

ونظرا للانخفاض الذي وقع مؤخرا في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط، التي انخفضت إلى أدنى مستوياتها في ما يقرب من عقدين، فإن التوقعات المالية للبلدان النامية غير الساحلية التي تصدر سلعاً أساسية قاتمة، والبلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات الديون الخارجية معرضة للخطر بشكل خاص.

13 - ومن بين البلدان الخمسين في جميع أنحاء العالم التي تعاني من أزمات غذائية، على النحو المحدد في التقرير العالمي عن أزمات الغذاء لعام 2020، هناك 16 بلداً نامياً غير ساحلي. وتؤدي جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية غير الساحلية نظراً لأن معظمها بلدان مستوردة صافية للأغذية. وإضافة إلى ذلك، تواجه تلك البلدان أوقات شحن أطول وتكاليف نقل أعلى فيما يتعلق بالواردات، وهو ما ازداد سوءاً في ظل حالات تعطل سلاسل الإمداد العالمية وحدثت زيادة في أسعار الواردات الغذائية.

14 - وتعتبر مخططات وسياسات الحماية الاجتماعية الفعالة، إلى جانب الإنفاق الحكومي على الخدمات الرئيسية، بالغة الأهمية لحماية الفقراء والضعفاء خلال الأزمات. غير أن نظم الحماية الاجتماعية الفعالة لا تزال في العديد من البلدان النامية غير الساحلية محدودة من حيث نطاق التغطية وهي ستحتاج إلى تحسين كبير من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. ولم تغط نظم الحماية الاجتماعية في عام 2016 سوى 6,4 في المائة من العاطلين عن العمل في تلك البلدان، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 22 في المائة.

15 - وتسلط الفروع التالية الضوء على التقدم المحرز مؤخراً والآثار المختلفة لجائحة كوفيد-19 على المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا.

ثالثاً - حالة تنفيذ أولويات برنامج عمل فيينا

الأولوية 1: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر

16 - قام البلدان الناميان غير الساحليان العضوان في منظمة التجارة العالمية اللذان لم يكونا قد صدقا سابقاً على اتفاق تيسير التجارة بالتصديق عليه في عام 2019. وصدقت على الاتفاق أيضاً ثلاثة بلدان من بلدان المرور العابر الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وصدق بلد نام غير ساحلي وبلدان من بلدان المرور العابر على الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية. وأحرز مزيد من التقدم في مجال رقمنة دفاتر النقل الدولي البري، مما سيساعد النظام الدولي الإلكتروني للنقل الدولي البري على التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النظم الجمركية الوطنية ونظم القطاع الخاص.

17 - وتواصل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بذل الجهود لتنفيذ المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لدعم المرور العابر. وتشارك الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عملية لوضع قانون موحد للسكك الحديدية ينطبق على جميع الأنشطة التي يضطلع بها المشغلون على امتداد كامل المحور الشرقي - الغربي، الذي يربط أوروبا بآسيا.

18 - وفيما يتعلق بالأهداف المحددة لبرنامج عمل فيينا، هناك أدلة على أن هدف تقليل وقت السفر على طول ممرات النقل لكي يتسنى نقل الشحنات العابرة بحيث تقطع مسافة 300 إلى 400 كيلومتر في كل 24 ساعة بحلول كانون الأول/ديسمبر 2019 قد تحقق بالنسبة إلى بعض الممرات التي تستخدمها البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بما في ذلك ممرات برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا (الممر الأوسط والممر العابر لصحراء كالاهاري)، وأجزاء من الممر الشمالي في أفريقيا وممر سانتا كروز - تامبو كويمادو - أريكا في أمريكا اللاتينية. غير أن ممرات أخرى لا تزال قاصرة عن بلوغ الهدف

أو لا تتوفر بيانات بشأنها. وفيما يتعلق بهدف التقليل إلى حد بعيد من الوقت المنفق على الحدود البرية، ووفقاً للبيانات المستمدة من تقارير البنك الدولي عن ممارسة أنشطة الأعمال لعامي 2020 و 2018، أُحرز تحسن في أوقات الامتثال على الحدود الخاصة بالتصدير والاستيراد للبلدان النامية غير الساحلية.

19 - ويمكن أن يؤدي ظهور جائحة كوفيد-19 إلى انتكاسات كبيرة في المكاسب التي تحققت في تحسين العبور فيما يتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية. ويؤثر فرض بلدان المرور العابر المجاورة قيوداً على الحدود في جهودها الرامية إلى مكافحة انتشار الفيروس تأثيراً كبيراً على حركة السلع والخدمات إلى البلدان النامية غير الساحلية. وتؤدي التدابير الصحية التي يفرضها بعض البلدان، مثل الفحص الإلزامي لسائقي الشاحنات، إلى إبطاء تجارة المرور العابر. وبناء على ذلك، هناك حاجة إلى ضمان ألا تؤدي التدابير المشروعة الرامية إلى كفاءة صحة وسلامة موظفي الجمارك وموظفي الحدود والسكان المحليين إلى تعطيل تجارة المرور العابر إلا بأقل قدر يمكن.

الأولوية 2: تطوير البنى التحتية وصيانتها

20 - تحرز بعض البلدان النامية غير الساحلية تقدماً في توسيع شبكاتها من الطرق والسكك الحديدية. وخلال استعراض منتصف المدة، تبادل ممثلو البلدان النامية غير الساحلية المعلومات المتعلقة بمشاريع البنى التحتية للنقل التي هي قيد الإنشاء أو التي أُنجزت أو شارفت على الانتهاء، بما في ذلك بناء جسر مورتينيو، الذي سيربط باراغواي بالمحيط الهادئ عبر البرازيل؛ وتعبيد بعض أجزاء الممر الذي يمتد بين محيطين ويربط بين البرازيل وباراغواي والأرجنتين وشيلي؛ وإنجاز خط السكك الحديدية قزوين - رشت الذي يربط بين أذربيجان والاتحاد الروسي؛ وإنشاء خط للسكك الحديدية يربط جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالصين (بوتن - فينتيان)، يجري العمل فيه حالياً؛ وبناء جسر كازونغولا بين بوتسوانا وزامبيا؛ وتنفيذ مشروع مشترك بين رواندا وتنزانيا لخط سكك حديدية يربط بين دار السلام وإيساكا وكينغالي، على طول الممر الأوسط، أُنجزت الدراسات المتعلقة به وهو الآن في مرحلة تعبئة الموارد.

21 - وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به للوصول إلى البنى التحتية الكافية. وتشمل التحديات الرئيسية التي تواجه تطوير البنى التحتية للطرق والسكك الحديدية الوصلات الناقصة، والقيود التشغيلية، وقلة التمويل.

22 - وتوفر الأنهار والممرات المائية الطرق الرئيسية لباراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، حيث ينقل من خلالها أكثر من 70 في المائة من الصادرات والواردات. وتتسم الاستثمارات في المجاري المائية بالأهمية البالغة ومن الضروري تعزيز السياسات الإقليمية المشتركة لتناول القدرة على الصمود والاستدامة.

23 - وانخفضت الحصة العالمية للبلدان النامية غير الساحلية في مجال نقل البضائع جواً من 1,2 في المائة في عام 2017 إلى 1 في المائة في عام 2018. وتنفذ بعض تلك البلدان، بما فيها إثيوبيا، وباراغواي، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، ورواندا، وزامبيا، ومنغوليا، ونيبال، مشاريع لبناء المطارات و/أو تحديثها. وتواصل القارة الأفريقية إحراز تقدم في تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي. ورغم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية للنهوض بقطاعات الطيران فيها، تشمل التحديات الرئيسية عدم كفاية البنى التحتية، والقيود التشغيلية وقلة التمويل.

24 - ويشهد قطاع النقل تأثيراً غير مسبوق ينتج من تدابير الاحتواء، والقيود المفروضة على السفر وعمليات إغلاق الحدود التي فرضت استجابة لجائحة كوفيد-19. وصناعة النقل الجوي هي الأكثر تضرراً لأنه من المتوقع ألا يستخدم شركات الطيران سوى عدد قليل من المسافرين جواً الدوليين في عام 2020 وأن عدد المقاعد متاح على صعيد السفر الدولي يمكن أن ينخفض بنحو ثلاثة أرباع. ورغم أن الحكومات قد قطعت شوطاً كبيراً في محاولة الحفاظ على تدفق غير منقطع للشحن عبر الحدود، يشهد معظم المناطق انخفاضاً في نقل البضائع. وفي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، يعفى النقل الإقليمي للبضائع بالسكك الحديدية عموماً من تدابير التقييد، ولكن المشغلين يبلغون عن انخفاض في حجوم الشحن بنسبة تراوح بين 20 و 50 في المائة بسبب التباطؤ الاقتصادي. ويبلغ عن انخفاض في الشحن البري في جميع المناطق نظراً لحدوث زيادة في الرحلات الفارغة وانخفاض في الطلب. ويبلغ أيضاً عن أن بعض البلدان تقوم بتحويل الاستثمارات المخصصة لتطوير البنى التحتية للنقل إلى مكافحة كوفيد-19.

25 - وازداد متوسط نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في البلدان النامية غير الساحلية من 56,3 في المائة في عام 2017 إلى 58,7 في المائة في عام 2018؛ غير أن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال متخلفة عن المتوسط العالمي البالغ 89,6 في المائة، ولا تزال هناك فجوة ريفية/حضرية واسعة. وكان التقدم بطيئاً في سبل الحصول على الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة اللازمة للطهي، وقدر أن نسبته تبلغ 27 في المائة في عام 2018، وهي أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 63 في المائة. وبلغت حصة الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة في البلدان النامية غير الساحلية 44 في المائة في عام 2017 - وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 17,3 في المائة. وأبرزت جائحة كوفيد-19 الحاجة إلى كهرباء موثوقة وبأسعار معقولة في المرافق الصحية، وإلى عمليات تطهير أسرع على الحدود، وإلى ضمان الحصول على الخدمات الرقمية. وتمثل حزم الحوافز التي استحدثت استجابةً لجائحة كوفيد-19 فرصة للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة لتلبية الاحتياجات من الطاقة بشكل مستدام وإيجاد فرص العمل.

26 - وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على تغطية بشبكة من الجيل الثاني 2G على الأقل في البلدان النامية غير الساحلية من 88,2 في المائة في عام 2017 إلى 92,3 في المائة في عام 2018. وقُدرت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت في البلدان النامية غير الساحلية بـ 25,3 في المائة في عام 2018، وهو ما يقل كثيراً عن المتوسط العالمي البالغ 51,4 في المائة. ولا تزال البلدان النامية غير الساحلية تواجه تكاليف باهظة تتعلق بالنطاق العريض ومن الضروري بذل المزيد من الجهود لخفض الأسعار. وأبرزت جائحة كوفيد-19 أن الاتصال الرقمي يمكن أن يتيح تقديم الخدمات الأساسية مع الامتثال لبروتوكولات التباعد البدني، بما في ذلك من خلال التعلم من بعد، والتطبيب من بعد، والتجارة الإلكترونية، والاجتماعات عن طريق الإنترنت، والعمل من بعد، والوصول إلى الخدمات الحكومية عن طريق الإنترنت. وتُبرز أيضاً أهمية رقمنة إجراءات المرور العابر والجمارك. وينبغي تعزيز الاستثمارات في هذا الصدد للحد من الفجوة الرقمية.

الأولوية 3: التجارة الدولية وتيسير التجارة

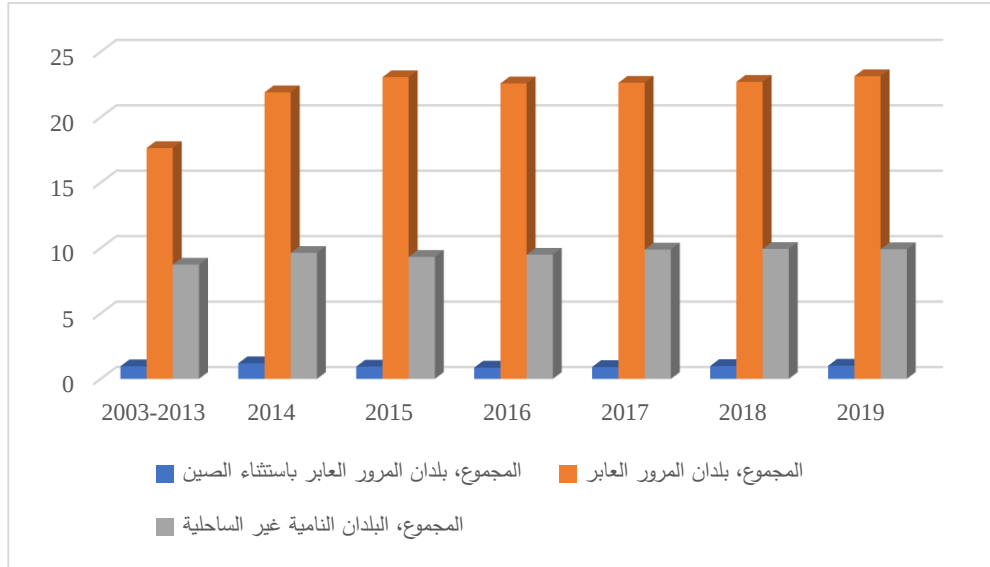
27 - تساهم التحديات الجغرافية، والبعد عن الأسواق الدولية، وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف التجارة، في تهميش البلدان النامية غير الساحلية عن التجارة الدولية. وتشتد حدة هذه التحديات بسبب اعتماد تلك البلدان الشديد على صادرات السلع الأولية.

28 - وتتسم التجارة الدولية بالأهمية الحاسمة لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، كما يتضح من متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها، التي بلغت 66 في المائة في عام 2018. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال حصتها من الصادرات العالمية من البضائع منخفضة نسبياً وهي تتخفّض عموماً منذ عام 2014، وإن كانت قد ازدادت بصورة طفيفة من 0,99 في المائة في عام 2018 إلى 1,01 في المائة في عام 2019. ولذلك، فإن تحقيق هدف برنامج عمل فيينا المحدد المتمثل في زيادة صادراتها زيادة كبيرة لا يزال يشكل تحدياً. وتوجد أيضاً أوجه تفاوت داخل المجموعة نظراً لأن أربعة بلدان نامية غير ساحلية فقط كانت تستأثر بنسبة 56 في المائة من مجموع صادرات المجموعة من البضائع في عام 2019، في حين أن النسبة المقابلة لكل بلد من 19 بلداً من تلك البلدان كانت أقل من 2 في المائة.

الشكل الأول

حصّة صادرات السلع من التجارة العالمية (بالنسبة المئوية)

(نسبة مئوية)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

29 - ولا تزال صادرات البلدان النامية غير الساحلية من البضائع غير متنوعة ومرتكزة بدرجة كبيرة في السلع الأساسية، حيث يعتمد 26 بلداً من هذه البلدان على السلع الأولية في أكثر من 60 في المائة من صادراتها. وانخفضت قيمة مؤشر تركيز المنتجات للبلدان النامية غير الساحلية بين عامي 2014 و 2018، مما يعني أن صادراتها أصبحت أكثر تنوعاً قليلاً. غير أن الصادرات من تلك البلدان لا تزال أكثر تركيزاً بنحو أربعة أمثال من الصادرات العالمية. ويتسم التنوع بالأهمية البالغة إذا ما أُريد للبلدان النامية غير الساحلية أن تنتقل نحو الأعلى في سلاسل القيمة وتخفّض من ضعفها إزاء جائحة كوفيد-19 وغيرها من الصدمات الخارجية.

30 - ولا تزال مشاركة البلدان النامية غير الساحلية في الصادرات العالمية من الخدمات التجارية ضئيلة أيضاً، إذ قدرت بنسبة 0,7 في المائة في عام 2018. والبلدان النامية غير الساحلية هي مستوردة صافية للخدمات، حيث بلغ رصيد الخدمات السلبي 26 بليون دولار في عام 2018.

31 - وتعاني البلدان النامية غير الساحلية، كمجموعة، من عجز تجاري مرتفع، مما يدل على أن الصادرات غير كافية لتمويل الواردات. وانخفض العجز التجاري إلى 33,2 بليون دولار في عام 2018 (4,3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) من 48,7 بليون دولار في عام 2016 (7,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) لكنه لا يزال مرتفعاً ويشكل مصدر قلق. ويمكن أن يؤدي تأثير جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تفاقم الحالة. ويقوض انخفاض أسعار السلع الأساسية العوامل التي تشكل المحرك الرئيسي للصادرات والنمو الاقتصادي في معظم البلدان النامية غير الساحلية.

32 - ولا يزال من الأهمية القصوى معالجة التكاليف التجارية المرتفعة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية من أجل تعزيز اندماجها في التجارة العالمية وسلاسل القيمة، وكذلك الاستفادة من قطاع التجارة الإلكترونية المتنامي. وتواصل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر بذل الجهود لتنفيذ مبادرات تيسير التجارة، بما في ذلك عن طريق زيادة تبسيط ومواءمة إجراءات وشكليات الجمارك والحدود والمرور العابر، وكذلك تدابير تيسير التجارة.

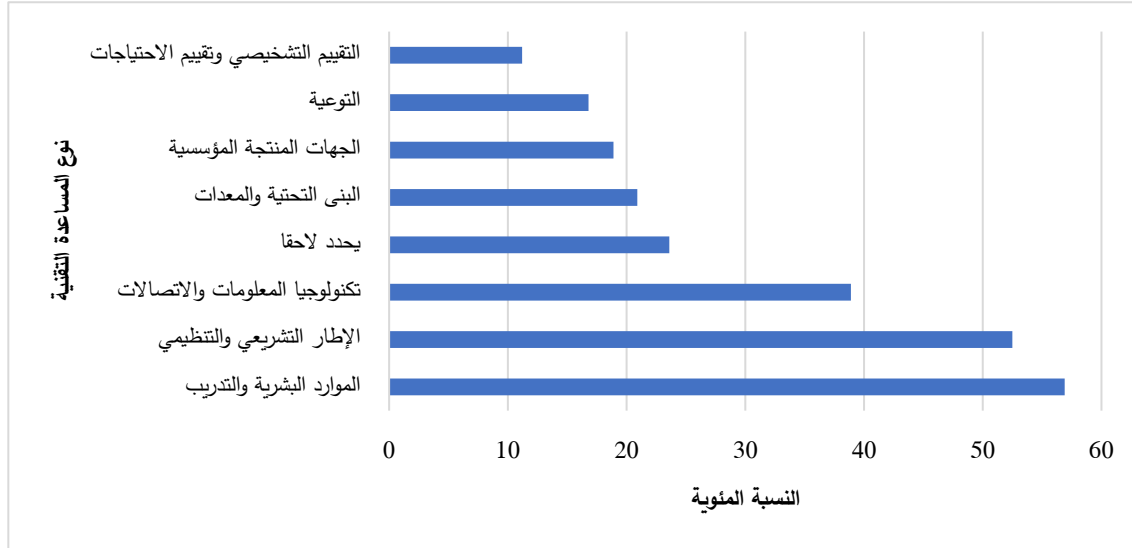
33 - ويتسم تنفيذ اتفاق تيسير التجارة بالأهمية الأساسية؛ غير أن معدل التنفيذ لا يزال منخفضاً في كلا البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. ويقدر أن البلدان النامية غير الساحلية نفذت بالفعل 34,7 في المائة من جميع التدابير التي يمكن الإبلاغ عنها، في حين حدد 24,3 في المائة منها للتنفيذ مع إعطاء وقت إضافي، وحدد 40,3 في المائة من البلدان باعتبارها بحاجة إلى المساعدة التقنية من أجل التنفيذ. ويختلف التنفيذ من منطقة إلى أخرى: نفذت البلدان النامية غير الساحلية في أوروبا وأمريكا اللاتينية بالفعل 68,6 في المائة و 63 في المائة من التدابير، على التوالي، في حين نفذت البلدان النامية غير الساحلية في أفريقيا وآسيا 29,4 في المائة و 24,9 في المائة، على التوالي. ونفذت بلدان المرور العابر النامية 51 في المائة من التزاماتها.

34 - وعملاً باتفاق تيسير التجارة، يُطلب إلى البلدان النامية الأعضاء الإبلاغ عن احتياجاتها من المساعدة التقنية وبناء القدرات. وقد حددت البلدان النامية غير الساحلية الموارد البشرية والتدريب، والأطر التشريعية والتنظيمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها شواغلها الرئيسية، مرتبة حسب أهميتها (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

نوع المساعدة التي تطلبها البلدان النامية غير الساحلية

(نسبة مئوية)



المصدر: قاعدة بيانات اتفاقية تيسير التجارة في منظمة التجارة العالمية.

35 - وبسبب اعتماد البلدان النامية غير الساحلية على بلدان المرور العابر فيما يتعلق بالتجارة الدولية، فإن التدابير التقييدية التي استحدثت على الحدود للحد من انتشار كوفيد-19 تؤثر تأثيراً كبيراً على استيراد وتصدير السلع من جانب البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك السلع الأساسية مثل الإمدادات الطبية والمنتجات الغذائية.

الأولوية 4: التكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي

36 - ما فتئ الاهتمام يتزايد بالتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي فيما بين البلدان النامية غير الساحلية وجيرانها، ولا سيما في ميدان التجارة. وفي المتوسط، يشكل كل بلد نام غير ساحلي طرفاً في أربعة اتفاقات تجارية إقليمية، إذ يتراوح عدد الاتفاقات لكل بلد من اتفاق واحد إلى 11 اتفاقاً. ويغطي العديد من هذه الاتفاقات السلع ولا يغطي سوى عدد قليل منها الخدمات.

37 - ودخل الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ في 30 أيار/مايو 2019، وفي أيار/مايو 2020، وقع الاتفاق ما مجموعه 54 دولة من أصل 55 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك جميع البلدان النامية غير الساحلية. وتحرر التجارة في السلع والخدمات في المرحلة الأولى من المفاوضات؛ وتوضع القواعد المشتركة بشأن سياسة المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار في المرحلة الثانية؛ ويجري تناول التجارة الرقمية والتجارة الإلكترونية في المرحلة الثالثة.

38 - وفي آسيا، أطلقت البلدان المشاركة في البرنامج الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 مبادرة عشق أبداً بشأن الحد من الحواجز التي تعوق التجارة والنقل في المنطقة.

وتهدف المبادرة إلى الحد من الحواجز غير الجمركية في وجه التجارة، ومعالجة الحواجز المادية وغير المادية أمام النقل، وتعزيز النقل المستدام وتيسير التجارة.

39 - وفي عام 2019، ضم ممثلو سبعة بلدان (أذربيجان، وأفغانستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان) قواهم لتعزيز التعاون في تطوير البنى التحتية للنقل الداخلي، وتيسير إجراءات عبور الحدود، وتطوير السكك الحديدية والنقل المختلط الوسائط وتحسين السلامة على الطرق. وأدى التعاون بين ثلاثة بلدان هي بنغلاديش وبوتان والهند إلى إطلاق الممرات المائية الداخلية مؤخراً على طول نهر براهماپوترا، الذي يتوقع أن ييسر التجارة والعبور بين بنغلاديش وبوتان، مما يخفض تكلفة نقل سلع التصدير بمقدار الثلث تقريباً ويقلص الوقت بمقدار النصف.

40 - وفي أمريكا اللاتينية، تواصل باراغواي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وضع اتفاقات رسمية في قطاعات مثل النقل، والطاقة والتعدين، بما في ذلك اتفاق على إنشاء مجلس وزراء ثنائي مشترك بين الدولتين لمعالجة مسائل التعاون، مثل تعزيز ممر باراغواي - بارانا المائي، وبناء خطوط أنابيب الغاز والمسائل الزراعية.

41 - ويتيح التكامل والتعاون الإقليميان فرصة للبلدان لكي تواجه معاً تحديات كوفيد-19. وأنشأت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي صندوق طوارئ لكوفيد-19، يتكون من تبرعات مقدمة من الأعضاء. وتواصل أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا مع نظرائهم من جمهورية كوريا والصين واليابان في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا + 3 لتبادل المعلومات بشأن تدابير الاحتواء والتخفيف وتحديد الاحتياجات من الدعم التقني واللوازم الطبية. وعُقد مؤتمر وزاري عن طريق التداول بالفيديو بين الرابطة والاتحاد الأوروبي في آذار/مارس 2020 لمناقشة التدابير الفورية والطويلة الأجل لمكافحة الفيروس، بما في ذلك أهمية تعزيز التجارة والاستثمار عندما تخف حدة الجائحة.

42 - وعلى الرغم من أمثلة التكامل الإقليمي المبينة أعلاه، فإن جائحة كوفيد-19 قد تكون أثرت على التكامل الإقليمي في بعض الحالات، بسبب انخفاض الإنتاج العالمي وإغلاق العديد من البلدان حدودها لكبح انتشار الفيروس.

الأولوية 5: التحول الاقتصادي الهيكلي

43 - ظلت مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط، مستقرة إلى حد ما في البلدان النامية غير الساحلية منذ عام 2010، مما يشير إلى عدم إحراز تقدم يذكر فيما يتعلق بالتحول الاقتصادي الهيكلي. وبين عامي 2016 و 2019، ظلت حصة القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان تتراوح بين 10,2 و 10,4 في المائة. ولم تتجاوز القيمة المضافة لكل عامل في قطاع الصناعة التحويلية 198 دولار في عام 2019، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 1 798 دولار. واستمرت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الانخفاض، حيث بلغت 14,7 في المائة في عام 2018، قبل أن ترتفع إلى 16,2 في المائة في عام 2019.

44 - وانخفضت حصة القيمة المضافة للخدمات في الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية غير الساحلية من 47,3 في المائة في عام 2017 إلى 46,6 في المائة في عام 2019. وشكلت التجارة في الخدمات، في المتوسط، 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتلك البلدان في عام 2018. وتشكل النفقات المتصلة بالسفر والنقل أكبر قطاعين من قطاعات خدمات التصدير. غير أن مشاركة تلك البلدان

في الصادرات العالمية من الخدمات التجارية لا تزال ضئيلة. وستكون البلدان النامية غير الساحلية التي تستأثر فيها إيرادات السياحة الدولية بنسبة كبيرة من صادراتها هي الأشد تضرراً من جراء هبوط النشاط السياحي نتيجة لكوفيد-19.

45 - ومن أسباب الافتقار إلى التحول الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية ضعف مستويات قدراتها الإنتاجية. وتبلغ الدرجة الإجمالية لتلك البلدان في مؤشر القدرات الإنتاجية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)⁽¹⁾ 26,1، وهي من أدنى الدرجات مقارنة بالبلدان المتقدمة (41,7) والبلدان النامية الأخرى (33,2) وأقل قليلاً من بلدان العبور (26,7). وفي حين حدث تحسن في المؤشرات الرئيسية، لم يحرز تقدم كاف لتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي في البلدان النامية غير الساحلية.

46 - وفي عالم تزداد فيه الرقمنة، يتسم العلم والتكنولوجيا والابتكار بالأهمية في دفع نمو الإنتاجية وربما مساعدة البلدان النامية غير الساحلية على الانتقال نحو الأعلى في سلاسل القيمة. وفي عام 2017، لم يتجاوز الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي 0,21 في المائة، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 1,72 في المائة. وينبغي أن تنتظر هذه البلدان إلى أزمة كوفيد-19 باعتبارها فرصة لتسريع التقدم في السعي إلى الحصول على تكنولوجيات جديدة، ولا سيما التمويل الرقمي والخدمات الرقمية الأخرى.

47 - وأحرزت بعض البلدان النامية غير الساحلية تقدماً في توفير بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص. وفي عدد عام 2020 من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، صنفت ستة من تلك البلدان ضمن أول 50 بلداً في تصنيفات السهولة العامة لممارسة الأعمال التجارية، وصنفت تسعة بلدان ضمن أول 50 بلداً في فئة بدء الأعمال التجارية. وفي الوقت نفسه، صنف ما يقرب من ثلث البلدان النامية غير الساحلية في الربع الأدنى من حيث السهولة العامة لممارسة الأعمال التجارية.

48 - وستتفاقم التحديات التي تواجه ممارسة الأعمال التجارية بسبب الآثار الاقتصادية لتدابير الإغلاق المرتبطة بكوفيد-19 والتباطؤ الاقتصادي العالمي. ويتضرر القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية، الذي يتألف أساساً من المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، تضرراً شديداً، من جانبي العرض والطلب على السواء. ولا يزال الحصول على الائتمان يشكل أحد أكبر التحديات التي تواجه المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية غير الساحلية. وإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تدار أصغر المشاريع من قبل نساء، وتعمل في الاقتصاد غير الرسمي وتفتقر إلى الحماية الاجتماعية، وهي من ثم أكثر المشاريع عرضة للمعاناة من آثار التراجع الاقتصادي. ويمكن أن يكون للانهايار الواسع النطاق للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم تأثير ضار على اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية، مما يؤدي إلى انكماش في مداخيلها وانخفاض إيراداتها المالية. وفي الوقت نفسه، بدأت تظهر فرص ونماذج أعمال جديدة في أعقاب كوفيد-19 يمكن أن تستفيد منها البلدان النامية غير الساحلية.

الأولوية 6: وسائل التنفيذ

49 - في عام 2018، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية من 29,2 بليون دولار في عام 2017 إلى 28 بليون دولار بالأسعار الثابتة (2018)، وهو ما يمثل

(1) يراوح المؤشر من 0 إلى 100.

16,9 في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للبلدان النامية غير الساحلية، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية من 3,91 في المائة في عام 2017 إلى 3,68 في المائة في عام 2018. ولا تزال تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية متركزة في عدد قليل من البلدان النامية غير الساحلية. وفي عام 2018، تلقت خمسة بلدان ما يقرب من نصف جميع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية.

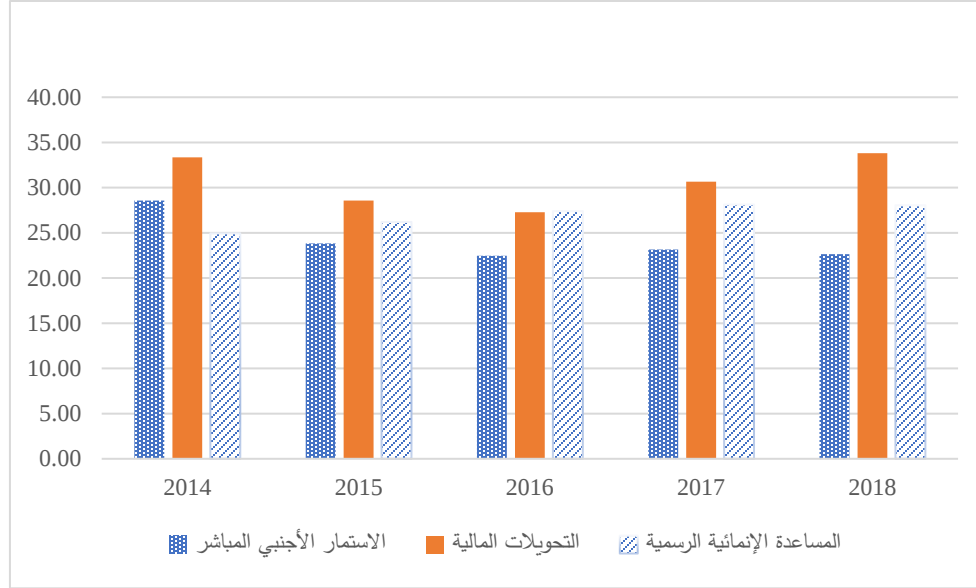
50 - ورغم الانخفاض الأخير في المساعدة الإنمائية الرسمية، فإنها تظل مصدراً بالغ الأهمية للتمويل الإنمائي الخارجي ووسيلة هامة للبلدان النامية غير الساحلية لدعم الاستجابات الوطنية لأزمة كوفيد-19. وهذه المساعدة مهمة لتلك البلدان لمواصلة وتعزيز الاستثمارات في الرعاية الصحية، والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي، وكذلك لتلبية الاحتياجات الإنسانية. وفي عام 2018، بلغت المدفوعات المقدمة إلى تلك البلدان في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة 7,6 بلايين دولار، بزيادة طفيفة عن عام 2017. وشكلت هذه المدفوعات 17 في المائة من أصل مبلغ مجموعه 45,4 بليون دولار لعام 2018.

51 - وبين عامي 2018 و 2019، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 1 في المائة إلى 22 بليون دولار. وكانت حصة تلك البلدان من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الداخلة 1,4 في المائة في عام 2019. وتتسم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان بأنها مركزة أيضاً، حيث استأثرت أول سبعة بلدان نامية غير ساحلية مستفيدة من الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 70 في المائة من التدفقات الداخلة في عام 2019. وعلاوة على ذلك، صبت غالبية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاستخراجية. ويتنبأ الأونكتاد بانخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة تراوح بين 30 و 40 في المائة في عام 2020 بسبب تأثير كوفيد-19.

الشكل الثالث

المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية

(الأسعار الحالية ببلاتين دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: الأونكتاد، ومؤشرات التنمية العالمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

52 - وازدادت تدفقات التحويلات المالية إلى البلدان النامية غير الساحلية بنسبة 11,4 في المائة بين عامي 2017 و 2019، لتبلغ 34,1 بليون دولار في عام 2019. وكما هو الحال بالنسبة للمساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، تتركز تدفقات التحويلات المالية أيضا في عدد قليل من البلدان النامية غير الساحلية، حيث استأثرت خمسة بلدان بأكثر من 55 في المائة من مجموع التدفقات الداخلة في عام 2019. ومن المهم ملاحظة أن التحويلات المالية تستخدم أساسا لمعالجة استهلاك الأسر المعيشية بدلا من احتياجات تمويل التنمية. ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات المالية انخفاضاً كبيراً في عام 2020 بسبب كوفيد-19.

53 - ويصنف ما مجموعه 13 بلدا ناميا غير ساحلي بالفعل بوصفها بلدانا فقيرة مثقلة بالديون، حيث يفوق رصيد بعضها من الديون الخارجية دخلها القومي الإجمالي. وغالبية الديون الخارجية للعديد من البلدان النامية غير الساحلية هي ديون خاصة غير مضمونة، ازدادت من 14 في المائة في عام 2000 إلى 47 في المائة في عام 2018. وبلغ متوسط مجموع خدمة الديون 20 في المائة من إيرادات صادرات البلدان النامية غير الساحلية في عام 2018. وبالنظر إلى أن الكثير جدا من ديونها مستحق لدائنين من القطاع الخاص، قد يجد العديد من البلدان النامية غير الساحلية صعوبة في الحصول على وقف مؤقت لسداد خدمة الديون أو تخفيف معقول لعبء الديون؛ ومن ثم سيكون إجراء تخفيف كبير لعبء الجزء المقدم من مصادر عامة أو المضمون من قبل تلك المصادر من ديون تلك البلدان بالغ الأهمية.

رابعاً - المتابعة والاستعراض

54 - أطلق الأمين العام خطة استجابة إنسانية عالمية بقيمة 2 بليون دولار لتمويل مكافحة كوفيد-19 في أفقر بلدان العالم. ويستفيد كل من أرمينيا، وإسواتيني، وأوزبكستان، وبوتان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجمهورية مولدوفا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وليسوتو، وملاي، ومنغوليا، ونيبال من الصندوق، الذي يعزز استجابتها للجائحة في المجالات الإنسانية والإنمائية، وتعافيتها منها.

55 - وواصل مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة لكفالة التنفيذ الفعال لبرنامج عمل فيينا، بما في ذلك عن طريق تنسيق العملية التحضيرية لاستعراض منتصف المدة الشامل الرفيع المستوى بشأن تنفيذه. وسعى المكتب مع الشركاء إلى تنظيم ما تبقى من اجتماعات مواضيعية قبل المؤتمر، بما في ذلك معتكف للسفرء بشأن نتائج استعراض منتصف المدة؛ واجتماع لفريق خبراء بشأن التعاون في مجال النقل العابر وتيسير التجارة؛ واجتماع بشأن أفضل الممارسات في تطوير الممرات وإدارتها؛ ومناسبات جانبية أثناء المؤتمرات الرئيسية بشأن تيسير التجارة والطاقة المستدامة. وقدم المكتب الدعم لتنظيم استعراض منتصف المدة وقام بالتعاون مع الشركاء بتنسيق ما مجموعه سبع مناسبات جانبية والمشاركة في تنظيمها خلال استعراض منتصف المدة. واستهدفت الاجتماعات التوعية بشأن التحديات التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية واحتياجاتها ودعمت تبادل أفضل الممارسات والتعلم من الأقران. ونظم المكتب أيضاً اجتماعات للفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية وشرع في عملية وضع اختصاصات الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات لتعزيز اتساق التخطيط والأنشطة المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل فيينا.

56 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية للاستفادة من أحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عن طريق دعم إعداد الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة ومن خلال أنشطة الدعوة في مجال السياسات العامة وبناء توافق الآراء. ووفرت اللجنة أيضاً أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك فيما يتعلق بتيسير التجارة، ونمذجة الطاقة، وبروتوكول المسائل الخاصة بالمعدات الدارجة على السكك الحديدية الملحق باتفاقية الضمانات الدولية على المعدات المنقولة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتمويل الأنشطة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. واعتمد قرار خلال مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين لعام 2019 دعا إلى الإسراع في تنفيذ برنامج عمل فيينا في المنطقة.

57 - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا عدة اجتماعات، ومناسبات وأنشطة لبناء القدرات بشأن مواضيع مثل رقمنة عمليات المرور العابر، وربط شبكات النقل الإقليمية وتيسير التجارة. وتعكف اللجنة على وضع مجموعة من مؤشرات الربط المستدامة لشبكات النقل الداخلي لبلدان مختارة من البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر، وهي أنشأت مرصداً على الإنترنت بشأن حالة المعابر الحدودية نتيجة لكوفيد-19.

58 - ووضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي توصيات للتعبيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في المنطقة، ركزت فيها على تحسين تسهيلات النقل؛ وتعزيز التحول الإنتاجي؛ وزيادة الكفاءة، والإنتاجية، والقدرة على الصمود والاستدامة في البنى التحتية والخدمات اللوجستية؛ ووضع سياسات منسقة إقليمياً في مجالي اللوجستيات والتنقل.

59 - وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دعم البلدان النامية غير الساحلية في المنطقة في تعزيز ربط شبكات النقل وتيسير عمليات التجارة والنقل عبر الحدود. وأيدت مبادرات لاستثمار ممرات السكك الحديدية التي تشمل البلدان النامية غير الساحلية تجاريا وبناء القدرات لتطوير الربط في مجال الطاقة عبر الحدود. ودعمت اللجنة أيضا تعزيز النظم الإحصائية الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية وقدمت الدعم في مجال بناء القدرات للتجديد بالإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وفي عام 2019، نشرت اللجنة تقريرا بعنوان "البلدان النامية غير الساحلية في آسيا: التحول الهيكلي، والحد من الفقر وتمويل التنمية".

60 - وواصل الأونكتاد توفير مجموعة من أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات لدعم البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك عن طريق تنظيم دورات تدريبية بشأن تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، والمساعدة في التفاوض على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وإجراء تقييمات للتأهب للتجارة الإلكترونية، واستضافة حلقات عمل بشأن تنوع الصادرات وإجراء استعراضات لسياسات الاستثمار. ووضع الأونكتاد أيضاً مؤشراً للقدرات الإنتاجية لقياس وتقييم مستويات القدرات الإنتاجية في جميع البلدان النامية غير الساحلية، من المقرر أن يبدأ العمل به في عام 2020.

61 - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج عمل فيينا عن طريق إتاحة خبرتها التقنية، والإحصائية والاستشارية، ومن خلال الجهود الرامية إلى إيجاد أوجه تآزر وشراكات قادرة على حشد الأموال اللازمة الرامية إلى حماية البيئة، وتنمية الطاقة، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والصناعات التجارية الزراعية، والتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، بما في ذلك التمكين الاقتصادي للنساء والشباب. وتنفذ المنظمة برنامج الشراكة القطرية في أربعة بلدان نامية غير ساحلية.

62 - وتسعى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى ضمان أن تحظى شواغل البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية، فيما يتعلق بالنقل المستدام، بتركيز خاص في سياق المؤتمر العالمي الثاني المعني بالنقل المستدام. وأعدت الإدارة أيضا موجزا للسياسات بشأن كوفيد-19 والبلدان النامية غير الساحلية.

63 - وما برح برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعزز قدرات البلدان على التكيف وقدراتها على مواجهة الصدمات المتصلة بالمناخ عن طريق توفير الدعم المالي والتقني الموجه لإعداد تقييمات محسنة للتكنولوجيات ذات الأولوية التي تقلل من انبعاثات غازات الدفيئة وتدعم التكيف مع تغير المناخ. وهو يدعم أيضا عملية الانتقال نحو اقتصاد أخضر شامل للجميع في أفريقيا من خلال برنامج مشروع تحويل أفريقيا إلى الاقتصاد الأخضر.

64 - ودعم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إنشاء الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث، الذي يجمع البلدان المتقدمة والبلدان النامية لبناء أوجه التآزر اللازمة لبلوغ هدف إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث. ويقدم ما مجموعه 24 بلداً من البلدان النامية غير الساحلية تقارير عن هدف إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 من خلال مرصد إطار سنداي الذي وضعه المكتب.

65 - واصل مركز التجارة الدولية تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية في التصدي للقيود المتصلة بالتجارة عن طريق توفير حلول مبتكرة مصممة خصيصا لكل بلد من خلال تنفيذ مشاريع قطرية وإقليمية،

بما في ذلك فيما يتعلق ببناء القدرات الإنتاجية، والحد من الاعتماد على السلع الأساسية، وتعزيز التجارة، وتحسين فرص الحصول على التمويل، وإدماج النساء والشباب في سلاسل القيمة وتنمية التجارة الخضراء، مع التركيز بقوة على القطاع الخاص، ولا سيما المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

66 - وقدمت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الدعم في مجال بناء القدرات لمساعدة أقل البلدان النامية غير الساحلية نمواً على تنفيذ الاتفاقية، وبروتوكول كيوتو الملحق بها واتفاق باريس في مجالات مثل الأمانات الوطنية المعنية بتغير المناخ، ومهارات التفاوض، وتطوير تكنولوجيا التكيف ونقلها، والمعلومات المتعلقة بالطقس والمناخ. وقدمت الدعم أيضاً لإعداد وتنفيذ خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً.

67 - وقدمت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية في تحديد أهدافها المتعلقة بالحياد في مجال تدهور الأراضي وفي حشد الدعم التقني والمالي من أجل المرحلة المبكرة من وضع مشاريع وبرامج تحويلية لتنفيذ الأهداف الوطنية. وفي أيار/مايو 2020، نجح 25 بلداً نامياً غير ساحلي في تحديد أهدافها المتعلقة بالحياد في مجال تدهور الأراضي بدعم من أمانة الاتفاقية، وكان بلداناً بصدد تحديد تلك الأهداف.

68 - ويوفر الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بناء القدرات والمساعدة التقنية، والتدريب والخدمات الاستشارية للبلدان النامية غير الساحلية بشأن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على الاتصال الإلكتروني، ولا سيما فيما يتعلق بتطوير النطاق العريض المستدام ووضع السياسات الوطنية المتعلقة بالنطاق العريض، والوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في قطاعات الصحة والتعليم والصناعة والبيئة بتكلفة ميسورة. وفي عام 2019، تشارك الاتحاد الدولي للاتصالات ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في نشر تقرير عن التأثير الاقتصادي لتقنية النطاق العريض في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

69 - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية في تعزيز تحولها الهيكلي وقدرتها على الصمود عن طريق تشجيع ودعم الابتكار في مجال الزراعة والنظم الغذائية؛ وتعزيز الإنتاجية والإنتاج الزراعيين؛ والإدارة المستدامة للمحاصيل وإنتاج الأغذية؛ والنظم الزراعية والأغذية المعرضة للتأثر بتغير المناخ والمراعية للمناخ؛ والميكنة الزراعية. وقدمت المنظمة الدعم لصغار المزارعين وساعدت البلدان في الحصول على التمويل من مرفق البيئة العالمية وصندوق الحفظ العالمي وفي بناء أو تعزيز النظم الإحصائية الزراعية. وقدمت المنظمة الدعم أيضاً للبلدان النامية غير الساحلية في تعزيز قدراتها فيما يتعلق بالتجارة الدولية وتيسير التجارة في مجالات المنتجات الزراعية وسلاسل القيمة الزراعية.

70 - ووضعت منظمة الطيران المدني الدولي توجيهات للدول الأعضاء بشأن إنشاء إطار وطني لتخطيط الطيران يهدف إلى المساعدة على وضع الطيران ضمن أدواتها الوطنية للتخطيط الإنمائي. وتقدم المنظمة الدعم والتوجيه للدول وصناعة الطيران المدني فيما يتعلق بالتأثير غير المسبوق على النقل الجوي في خضم أزمة كوفيد-19، بما في ذلك عن طريق إتاحة تسريع تحركات الشحن الجوي وتنسيق تسليم السلع الإنسانية من خلال دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية.

- 71 - ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان النامية غير الساحلية في استجابتها الاجتماعية الاقتصادية لكوفيد-19.
- 72 - ودعم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب البلدان النامية غير الساحلية من خلال الخدمات المصممة خصيصاً لها، وبناء القدرات حسب الطلب والدعوة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال الشبكة القائمة لمراكز التنسيق الوطنية وتوسيع نطاقها، مما يكفل زيادة فرص وصول البلدان النامية غير الساحلية إلى صناديق المناخ ومنصة رقمية لتبادل المعارف وتيسير إقامة الشراكات.
- 73 - وتقدم المنظمة العالمية للسياحة الدعم للبلدان النامية غير الساحلية في أنشطة من قبيل وضع خطط الاستراتيجية الوطنية للسياحة، وتقييم وتطوير حسابات السياحة الفرعية وتصنيف الفنادق.
- 74 - وقدمت منظمة التجارة العالمية، من خلال آلية اتفاق تيسير التجارة، الدعم للبلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ اتفاق تيسير التجارة، بما في ذلك من خلال عقد معتكف وحلقة عمل في جنيف، ودورات للزوار بشأن المساعدة الفردية وحلقة عمل وطنية لجمهورية أفريقيا الوسطى. وينفذ مرفق المعايير وتنمية التجارة أنشطة لمساعدة المصدرين في البلدان النامية غير الساحلية على تلبية المتطلبات الصارمة المتعلقة بالصحة البشرية والصحة النباتية.
- 75 - ونظم مجمع الفكر الدولي للبلدان النامية غير الساحلية مؤتمرات وحلقات عمل بشأن ممرات النقل العابر؛ وتطوير البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل؛ واللوجستيات التجارية؛ والتعاون الإقليمي؛ والتكنولوجيا والابتكار؛ والتحول الاقتصادي الهيكلي. وواصل مجمع الفكر المساهمة في تعزيز القدرة التحليلية للبلدان النامية غير الساحلية من خلال نشر النتائج التي توصل إليها في بحثه المتعلقة بالتنوع الاقتصادي لتلك البلدان وآفاق مبادرة الحزام والطريق فيما يتعلق بتجارها وقدرتها التنافسية.
- 76 - وواصلت منظمة الجمارك العالمية تقديم خدمات بناء القدرات، والمساعدة التقنية والتدريب لمساعدة إدارات الجمارك، بما في ذلك إدارات الجمارك في البلدان النامية غير الساحلية، في طائفة واسعة من المجالات ذات الصلة بالجمارك. وأعدت المنظمة خلاصة لأفضل الممارسات في مجال المرور العابر بهدف خفض تكاليف التجارة والتعجيل بالتجارة الدولية.
- 77 - وفي عام 2019، نظمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنشطة لبناء القدرات ونظمت تدريباً موجهاً بشأن أمن النقل الداخلي، والربط والاستدامة، وتنفيذ إصلاحات تيسير التجارة، وتطوير وتيسير النقل العابر، والأنظمة الجمركية والحدودية في بلدان نامية غير ساحلية مختارة في أوروبا وآسيا.
- 78 - وواصل الصندوق المشترك للسلع الأساسية الاستثمار في مشاريع تهدف إلى تعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي لقطاعات السلع الأساسية في البلدان النامية غير الساحلية. وفي عام 2019، تلقى الصندوق 34 مقترحاً لإقامة مشاريع من البلدان النامية غير الساحلية، نظر في 4 منها لتلقي تمويل بمبلغ 2,7 مليون دولار. ويدعم الصندوق أيضاً عدداً قليلاً من صناديق الاستثمارات المؤثرة المختارة التي تستهدف تنمية قطاعات السلع الأساسية، بما في ذلك في البلدان النامية غير الساحلية.
- 79 - وتقدم الوكالة الدولية للطاقة المتجددة المشورة وبناء القدرات للبلدان النامية غير الساحلية بشأن جوانب الطاقة المتجددة المتعلقة بالسياسات والتمويل والتكنولوجيا. وحتى اليوم، قدمت الوكالة الدعم لوضع

أداة لتقييم مدى الاستعداد فيما يتعلق بالطاقة المتجددة، وهي أداة تستخدم لتحديد القيود القائمة في السياسات العامة والأنظمة وصياغة توصيات لزيادة إمكانات الموارد الكاملة والفريدة للبلدان إلى أقصى حد، في تسعة بلدان نامية غير ساحلية. ويجري وضع هذه الأداة في بلدين ناميين غير ساحليين آخرين وهي في مرحلة التخطيط في بلد ثالث.

80 - وأجرت لجنة نهر الميكونغ تقييمات تحليلية ومشاريع لتعزيز الملاحة ودعم تنسيق وتنفيذ المعايير والقواعد والأنظمة المشتركة للملاحة وسلامة الموانئ والسفن على طول نهر الميكونغ الكبير.

81 - ويواصل الاتحاد الدولي للنقل البري التوعية ويبدل الجهود في مجال بناء قدرات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر على تنفيذ الاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي الطرقي ودعم عملية رقمنة النظام الإلكتروني للنقل الدولي البري.

82 - وواصلت هيئة تنسيق النقل العابر والنقل في الممر الشمالي تعزيز سياسات النقل التعاونية ورعاية نظام للنقل العابر يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة داخل الممر، الذي يشمل أربعة بلدان نامية غير ساحلية.

83 - وقدم الاتحاد الأوروبي الدعم لتيسير التجارة في البلدان النامية غير الساحلية من خلال استراتيجيته للمعونة لصالح التجارة؛ وشجع البلدان النامية غير الساحلية على المشاركة في التكامل الإقليمي؛ ووفر بناء القدرات لتعبئة جميع وسائل التنفيذ واستخدامها على أفضل نحو؛ وشجع على استخدام الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات النظيفة، وإزالة الكربون في الصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة؛ وساعد البلدان النامية غير الساحلية على وضع مساهمات طموحة محددة وطنياً؛ وعملت مع الأمم المتحدة لمساعدة البلدان المهتمة في وضع أطر تمويل وطنية متكاملة، بما في ذلك في أربعة بلدان نامية غير ساحلية. وحشد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، بوصفهما "فريق أوروبا"، أكثر من 23 بليون يورو لمساعدة البلدان الشريكة الأكثر ضعفاً وتضرراً، بما في ذلك البلدان النامية غير الساحلية، على التصدي للأثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية لكوفيد-19.

84 - ويدعم الصندوق الأخضر للمناخ جهود البلدان الرامية إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز قدرتها على الاستجابة لتغير المناخ. ومن خلال برنامج دعم الاستعداد والتخضير، قدم الصندوق الدعم للبلدان النامية غير الساحلية في تعزيز قدراتها المؤسسية، وآلياتها الإدارية وأطرها المتعلقة بالسياسات والتخطيط والبرمجة من أجل تعزيز خطة عمل طويلة الأجل تحولية في مجال المناخ وصياغة خطط تكيف وطنية. ومنذ عام 2015، وافق الصندوق على 45 مشروعاً تقدم 1,3 بليون دولار من التمويل إلى 25 بلداً نامياً غير ساحلي.

85 - ومنذ عام 2016، وافق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على ثمانية مشاريع بقيمة إجمالية قدرها 1,05 بليون دولار في ستة بلدان نامية غير ساحلية، تمثل مجتمعة 8 في المائة من إجمالي المبلغ الذي وافق عليه البنك لجميع هذه المشاريع، بما في ذلك 67,5 مليون دولار لقطاع النقل و 909 ملايين دولار لقطاع الطاقة.

86 - ووافق صندوق النقد الدولي على تخفيف عبء خدمة الديون عن 10 بلدان نامية غير ساحلية للمساعدة في معالجة تأثير جائحة كوفيد-19. ووافق المجلس التنفيذي للصندوق أيضاً على طلبات المساعدة الطارئة المقدمة لإثيوبيا وأفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان.

87 - وتساعد مجموعة البنك الدولي البلدان النامية غير الساحلية على تعزيز استجابتها للجائحة، وزيادة مراقبة الأمراض، وتحسين التدخلات في مجال الصحة العامة، ودعم القطاع الخاص في مواصلة العمل والحفاظ على الوظائف من خلال مرافق مختلفة، بما في ذلك مرفق المسار السريع المخصص لمكافحة كوفيد-19، والصندوق المتعدد المانحين للتأهب لحالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها وصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الجوائح.

88 - وقدم مصرف التنمية الأفريقي الدعم لمشاريع تعزز التكامل الإقليمي، بما في ذلك تطوير البنى التحتية، وسلاسل القيمة الإقليمية ومجمعات الطاقة الإقليمية. ووفر مصرف التنمية الأفريقي المساعدة تنمية القدرات والمساعدة التقنية في مجال تيسير التجارة والنقل إلى البلدان النامية غير الساحلية الأفريقية.

89 - ولدى مصرف التنمية للبلدان الأمريكية حافظة نشطة تضم 44 مشروعاً في باراغواي و 32 مشروعاً في دولة بوليفيا المتعددة القوميات في مجالات مثل النقل، والطاقة، والمياه والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والأسواق المالية، والتنمية الحضرية، والعلم، والبيئة، والسياحة والحكومة.

90 - ووافق مصرف التنمية الأفريقي على تقديم قروض ومنح بقيمة 3,285 بلايين دولار لـ 25 مشروعاً من مشاريع التصدي لكوفيد-19 في البلدان النامية غير الساحلية. ويعتزم مصرف التنمية الأفريقي أيضاً أن يوفر خلال الفترة 2020-2022 مبلغاً قدره 3,154 بلايين دولار لتمويل ما مجموعه 23 مشروعاً استثمارياً في البلدان النامية غير الساحلية لتحسين ربط شبكات النقل، و 3,598 بلايين دولار لتمويل 17 مشروعاً استثمارياً في قطاع الطاقة؛ و 444 مليون دولار لتمويل ثمانية مشاريع استثمارية لدعم التنمية في القطاع الزراعي.

خامساً - خريطة الطريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية

91 - بناء على طلب الرئيس ومجموعة البلدان النامية غير الساحلية، قام مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية، الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالبلدان النامية غير الساحلية بوضع خريطة طريق للتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية، تضمنت تحديداً مفصلاً للأنشطة والنتائج المتوخاة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. والمجالات الرئيسية للعمل هي البنى التحتية للنقل، والمرور العابر وتيسير التجارة؛ والطاقة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والربط الرقمي؛ التحويل الهيكلي؛ والتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر؛ ووسائل التنفيذ؛ وتغير المناخ والتدهور البيئي؛ وكوفيد-19؛ والتنسيق. وستكون خريطة الطريق وثيقة قابلة للتعديل، تتطور مع الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

92 - كشف استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل فيينا أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم الملموس في تنفيذ برنامج عمل فيينا ونحو تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، فإنه لا تزال هناك حاجة إلى معالجة ثغرات وتحديات كبيرة. وتخلف أزمة كوفيد-19 تأثيراً غير مسبوق على تنمية البلدان النامية غير الساحلية وقد تسبب في انتكاسات خطيرة في المكاسب الإنمائية التي تحققت في البلدان النامية غير الساحلية.

93 - ويلزم أن يركز تنفيذ برنامج عمل فيينا والإعلان السياسي لاستعراض منتصف المدة في السنوات الخمس المتبقية على جهود قوية للتصدي لتأثير كوفيد-19 والدفع قدماً بتعاف تحويلي يرمي إلى الحد من الضعف إزاء الأزمات في المستقبل وكفالة تمكن البلدان النامية غير الساحلية من إحراز التقدم اللازم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لطموح عقد العمل من أجل تحقيق الأهداف وطابعه الملج. وستتطلب تلك الجهود زيادة التعاون الدولي وتعددية الأطراف.

94 - وينبغي أن تسعى كيانات الأمم المتحدة إلى تنفيذ خريطة الطريق الرامية إلى التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات الخمس المتبقية تنفيذاً فعالاً من أجل حماية المكاسب الإنمائية والإسهام في إحداث التغيير التحويلي اللازم في البلدان النامية غير الساحلية.

95 - ولذلك ينبغي أن تتمثل الأولوية الفورية للمجتمع الدولي، والبلدان النامية غير الساحلية وشركاء المرور العابر في معالجة الآثار الصحية والاجتماعية الاقتصادية المترتبة على الجائحة وضمان تحقيق تعاف فعال. وعلى مستوى البلدان النامية غير الساحلية، يعني ذلك تعزيز الاستثمارات في نظم الرعاية الصحية المحلية، وضمان الأمن الغذائي ودعم القطاعات الاقتصادية المحلية والسكان الأكثر تضرراً من التداعيات الاقتصادية للجائحة وما يتصل بها من تدابير الإغلاق. وستكون هناك حاجة إلى موارد إضافية كبيرة، وسيكون التعاون الدولي والمساعدة التقنية أساسيين لمساعدة البلدان النامية غير الساحلية. وتحتاج تلك البلدان إلى دعم مالية عامة، في شكل دعم بالأموال، وخطوط الائتمان الخاصة، والمنح، وتخفيف الضرائب والتبرعات الاجتماعية، وإعانات دعم الأجور، وتقديم الحماية الاجتماعية، لحفز الاقتصاد ودعم المشاريع، والوظائف والمداخل.

96 - وعلى الصعيد الإقليمي، هناك حاجة إلى تطوير نظم نقل فعالة قادرة على مواجهة الأزمات. وينبغي أن تسعى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر إلى توجيه الترتيبات المالية وحزم الحوافز لتحسين ربط شبكات النقل. وينبغي للشركاء في التنمية، والمؤسسات المالية الدولية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى والقطاع الخاص تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر في تلك الجهود.

97 - وتزيد أزمة كوفيد-19 من أهمية التكنولوجيات الرقمية في زيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، وتيسير التجارة والتجارة الإلكترونية. وينبغي للمجتمع الدولي، والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص تقديم الدعم للبلدان النامية غير الساحلية في سد الفجوة الرقمية.

98 - وينبغي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر أن تعمل معاً لضمان حسن سير العمل على الحدود وفي المرور العابر لتيسير تدفق السلع الأساسية. وينبغي أن يكون استخدام التدابير الحدودية المصممة للتصدي لكوفيد-19 شفافاً، وموجهاً، وتناسباً ومتسقاً مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وهناك حاجة إلى التعجيل في الإفراج عن السلع الأساسية وتخليصها، والإسراع في تسليم السلع الإنسانية، وزيادة استخدام التكنولوجيات الرقمية التي تحد من عمليات التفتيش المادي أثناء العبور والاتصال المادي على الحدود، والتي تحمي صحة العمال، مثل التبادل الإلكتروني للمعلومات، ومرافق النافذة الواحدة والحلول غير الورقية. ويُدعى الشركاء في التنمية، والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور بالدعم التقني والمالي من أجل تعزيز جهود تيسير التجارة والرقمنة.

99 - وتبرز جائحة كوفيد-19 ضرورة أن تعزز البلدان النامية غير الساحلية قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية. وهناك حاجة إلى دعم معزز يستهدف إضافة القيمة وتنويع الصادرات. وثمة حاجة إلى تعزيز الجهود لبناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك عن طريق بناء البنى التحتية، وتحديد ودعم القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى والإمكانات فيما يتعلق بتنويع الصادرات، وتعزيز روح المبادرة والابتكار. والمجتمع الدولي مدعو إلى دعم البلدان النامية غير الساحلية في بناء قدراتها الإنتاجية وتنويع اقتصاداتها.

100 - والبلدان النامية غير الساحلية مدعوة إلى تهيئة بيئة مؤاتية للقطاع الخاص لزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وينبغي لهذه البلدان أن تسعى جاهدة إلى إقامة مناطق اقتصادية خاصة كاستراتيجية فعالة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات الصناعية المنشودة. وينبغي للقطاع الخاص أن يزيد الاستثمارات في الأنشطة التحويلية في البلدان النامية غير الساحلية، مثل الطاقة المتجددة، والزراعة والقطاعات التي يمكن أن تحدث تحولاً هيكلياً. وإضافة إلى ذلك، تحتاج البلدان النامية غير الساحلية إلى تعزيز روح المبادرة والابتكار في مجال الطاقة المتجددة، بما في ذلك تشجيع النساء رائدات الأعمال في جميع قطاعات الإنتاج الصناعي.

101 - ومصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية مدعوة إلى العمل بشكل أوثق مع البلدان النامية غير الساحلية لدعمها في القيام باستثمارات وحفز التمويل الخاص لسد الثغرات في مجالات مثل البنى التحتية للنقل، والطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرقمنة والإجراءات المتعلقة بالمناخ.

102 - ويتعين وضع مبادرات لدعم المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بسرعة لتحقيق أقصى تأثير ممكن، دون فرض متطلبات مرهقة للحصول على التمويل. وقد يساعد توفير التمويل المعزز والحصول على الائتمان، لا سيما لرواد الأعمال والمؤسسات الناشئة، وضمان إقامة روابط مع نظم الإنتاج والشركات الرسمية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار في عمليات الأعمال التجارية، على بناء قدرة اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على الصمود في عصر ما بعد كوفيد-19. وينبغي التشجيع على تعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية غير الساحلية، بما في ذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

103 - ويُشجّع الشركاء في التنمية على زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية غير الساحلية في شكل منح، بما في ذلك من خلال تعزيز آليات الاستجابة للأزمات لدعم استجابتها لأزمة كوفيد-19. وينبغي لهذه البلدان أن تستفيد على نحو أفضل من المساعدة الإنمائية الرسمية من أجل اجتذاب المزيد من التمويل من مصادر أخرى مثل الاستثمار الأجنبي المباشر، والشراكات بين القطاعين العام والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبروح التضامن والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي لبلدان الجنوب أن تسعى جاهدة إلى زيادة المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى البلدان النامية غير الساحلية.

104 - وتشجّع الجهات الدائنة على اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لدعم البلدان النامية غير الساحلية في تخفيف عبء الديون من أجل تحرير السيولة وزيادة الاستثمار في نظم الرعاية الصحية والتعافي الاقتصادي فيها، بما في ذلك عن طريق تعليق سداد الديون للجهات الدائنة الدولية، وعرض مبادلات الدين بالاستثمار في مجال الصحة، وتوجيه أموال إضافية إلى النظم الصحية وتمويل مشاريع تنمية إقليمية مقابل تخفيف عبء الديون.

105 - ويُحث الشركاء في التنمية، ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى على دعم جهود البلدان النامية غير الساحلية الرامية إلى التصدي لتغير المناخ، والتصحر، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، والجفاف، وتراجع الجليديات والكوارث ذات الصلة، بما في ذلك من خلال وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية طويلة الأجل بشأن تغير المناخ وخطط وطنية للتكيف. وتُحث هذه البلدان أيضاً على استحداث أدوات وقدرات لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والوقاية من مخاطر الكوارث والاستعداد لمواجهتها والتصدي لها، ونظم الإنذار المبكر والإجراءات المبكرة. والمجتمع الدولي مدعو إلى مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في الحصول على التمويل المطلوب.

106 - وينبغي أن تسعى البلدان النامية غير الساحلية إلى بناء شراكات معززة، وحقيقية وفعالة ودائمة بين أصحاب المصلحة المتعددين على جميع المستويات - الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي - من أجل التعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا وبناء القدرة الاقتصادية على الصمود وتنويع الاقتصادات في مواجهة أزمة كوفيد-19.

107 - وتُحث منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى على دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية غير الساحلية للحصول على بيانات عالية الجودة وموثوق بها وفي الوقت المناسب من أجل رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة لبرنامج عمل فيينا.

المرفق

الجدول الإحصائية

الجدول 1

الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل النمو، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر

الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) لعام 2015، بـ 100 مليون دولار الولايات المتحدة		نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية) 2019 ¹⁾ 2018		المساعدة الإنمائية الرسمية (بالأسعار الثابتة) لعام 2018، بـ 100 مليون دولار الولايات المتحدة		تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (بـ 100 مليون دولار الولايات المتحدة)		البلدان النامية غير الساحلية
2018	2017	2018	2017	2018	2017	2018	2017	
22,3	22,3	0,2	2,4	3 956	3 792	139	39	أفغانستان
11,4	12,0	5,2	7,6	271	141	254	255	أرمينيا
51,3	52,0	1,4	2,2	126	87	1 403	1 504	أذربيجان
2,3	2,4	3,0	5,2	123	106	6	7	بوتان
35,9	37,4	4,2	3,0	992	730	255	-160	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
15,5	16,2	4,5	3,5	105	86	229	261	بوتسوانا
13,3	14,2	6,8	5,9	932	1 114	480	208	بوركينا فاسو
3,0	3,0	0,1	1,2	456	451	1	1	بوروندي
1,8	1,9	3,9	3,8	535	656	18	26	جمهورية أفريقيا الوسطى
11,1	11,3	1,5	2,9	678	875	662	567	تشاد
4,2	4,3	2,4	0,7	153	120	25	130	إسواتيني
81,4	88,0	8,0	8,5	4 292	4 941	3 310	2 516	إثيوبيا
194,0	201,9	4,1	4,2	60	80	3 817	3 118	كازاخستان
7,3	7,6	3,5	4,5	478	416	47	209	قيرغيزستان
16,5	17,5	6,2	5,0	497	568	1 320	557	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
2,5	2,6	1,2	1,0	150	154	39	118	ليسوتو
6,9	7,2	4,0	4,3	1 579	1 275	102	98	ملاوي
15,2	16,2	6,7	5,1	1 418	1 500	366	494	مالي

البلدان النامية غير الساحلية	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) لعام 2015، بـ 100 بليون دولار الولايات المتحدة		نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالنسبة المئوية)		المساعدة الإنمائية الرسمية (بالأسعار الثابتة) لعام 2018، بـ 100 بليون دولار الولايات المتحدة		تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (بـ 100 بليون دولار الولايات المتحدة)	
	2017	2018	2018	2019 ^(أ)	2017	2018	2018	2019
منغوليا	12,6	13,5	7,0	4,9	781	333	2 174	2 443
نيبال	23,9	25,6	7,0	6,5	1 320	1 452	161	185
النيجر	10,7	11,5	7,0	5,7	1 281	1 197	460	593
مقدونيا الشمالية	10,4	10,7	2,7	3,6	155	170	737	365
باراغواي	39,6	41,1	3,7	0,0	150	164	454	478
جمهورية مولدوفا	8,5	8,7	2,8	4,6	254	230	228	589
رواندا	9,3	10,1	8,6	9,0	1 284	1 119	398	420
جنوب السودان	13,2	13,0	-1,1	5,8	2 268	1 577	191	18
طاجيكستان	9,0	9,6	7,1	7,5	340	399	317	213
تركمانستان	40,8	43,3	6,2	6,3	29	20	1 985	2 166
أوغندا	27,0	29,4	8,9	5,5	2 088	1 943	1 337	1 266
أوزبكستان	90,7	95,4	5,1	5,5	658	558	412	2 286
زامبيا	22,4	23,3	4,1	1,5	1 076	996	569	753
زيمبابوي	21,1	22,1	4,8	-5,6	754	794	745	280
المجموع/المتوسط	835,1	875,2	4,8	4,4	29 239	28 043	22 641	22 002

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

(أ) مقدر.

الجدول 2

الصادرات من السلع ومساهمات القطاعات في الاقتصاد

البلدان النامية غير الساحلية		حصة صادرات السلع من التجارة العالمية (بالنسبة المئوية)		الصناعة التحويلية، القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		الزراعة والحرجة وصيد الأسماك، القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		الخدمات، القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	
2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
أفغانستان	0,005	0,006	..	..	20,25	21,13	52,63	52,08	
أرمينيا	0,012	0,014	11,27	11,74	13,94	11,99	52,62	54,23	
أذربيجان	0,104	0,106	4,62	5,01	5,21	5,72	35,28	37,36	
بوتان	0,003	0,003	7,53	..	15,89	..	39,93	..	
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	0,046	0,046	10,34	10,49	11,48	12,22	49,09	50,72	
بوتسوانا	0,034	0,027	5,15	5,25	1,99	1,95	59,41	60,62	
بوركينافاسو	0,017	0,018	9,41	9,91	20,42	20,30	41,75	43,96	
بوروندي	0,001	0,001	..	..	29,01	28,90	49,11	47,94	
جمهورية أفريقيا الوسطى	0,001	0,001	18,13	18,64	31,24	32,43	41,97	43,57	
تشاد	0,016	0,012	2,87	2,85	45,10	42,59	37,53	40,47	
إسواتيني	0,009	0,011	28,85	29,39	8,59	8,77	53,68	53,15	
إثيوبيا	0,014	0,015	5,83	5,58	31,22	33,88	36,41	36,87	
كازاخستان	0,313	0,303	11,43	11,38	4,40	4,44	55,45	55,47	
قيرغيزستان	0,009	0,010	14,26	14,30	11,68	12,09	49,77	50,24	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0,027	0,031	7,45	7,48	15,71	15,29	41,61	42,65	
ليسوتو	0,006	0,005	16,25	15,95	4,38	4,38	51,28	51,45	
ملاوي	0,004	0,005	..	..	26,33	25,54	52,59	54,38	
مالي	0,018	0,018	2,72	3,01	37,39	37,32	33,75	33,12	
منغوليا	0,036	0,040	9,45	9,61	10,79	11,01	39,30	39,03	
نيبال	0,004	0,005	4,99	4,98	25,76	24,26	51,00	50,61	
النيجر	0,006	0,007	6,26	6,18	38,44	38,18	37,84	38,07	

البلدان النامية غير الساحلية	حصة صادرات السلع من التجارة العالمية (بالنسبة المئوية)		الصناعة التحويلية، القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		الزراعة والحرجة وصيد الأسماك، القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)		الخدمات، القيمة المضافة (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
مقدونيا الشمالية	0,035	0,038	..	..	8,54	8,77	54,37	54,58
باراغواي	0,046	0,041	18,92	18,30	10,24	10,08	49,06	50,42
جمهورية مولدوفا	0,014	0,015	11,21	10,89	10,27	9,86	53,55	54,25
رواندا	0,006	0,006	7,55	8,19	24,64	24,07	49,78	49,27
جنوب السودان	..	..	..	..	..	..	..	..
طاجيكستان	0,006	0,006	10,50	..	19,20	..	42,10	..
تركمانستان	0,049	0,053	..	..	..	..	..	..
أوغندا	0,016	0,018	15,82	15,45	22,81	21,92	43,45	43,32
أوزبكستان	0,058	0,085	16,96	19,57	27,95	25,52	31,85	32,25
زامبيا	0,046	0,039	7,77	..	2,79	2,74	54,01	50,03
زيمبابوي	0,023	0,023	10,59	..	8,30	..	61,28	..
المتوسط	0,985	1,007	10,18	10,42	14,71	16,22	46,9	46,6

المصدر: إحصاءات الأونكتاد والبنك الدولي.